

إعلان الندوة الوطنية للصحة

تونس، 4 سبتمبر 2014

ان المشاركين في الندوة الوطنية للصحة المجتمعين بتونس من 2 إلى 4 سبتمبر 2014،
استنادا إلى :

- دستور الجمهورية التونسية الصادر سنة 2014 والذي تضمن الحق في الصحة (الفصل 38) والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن الجهوي (الفصل 12) والنفاذ إلى المعلومة (الفصل 32) وإلى الحق في بيئة سلية (الفصل 45) وكذلك فيما يتعلق بحقوق الطفل (الفصل 47) وحماية حاملي الإعاقة (الفصل 48) واللامركزية (الفصول من 131 إلى 142)،
- الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحق في الصحة والنهوض بها والرعاية الصحية الأولية والحد من الفوارق الاجتماعية في المجال الصحي والتغطية الصحية الشاملة،
- نتائج تشخيص الوضع الصحي ومختلف محطات الحوار المنجز مع مكونات المجتمع (مواطنون وجمعيات وأطراف اجتماعية ومهنيو الصحة وإدارات وجامعيون وخبراء) والمدرجة بالوثائق التالية :
 - الصحة في تونس - تشخيص الوضع
 - المواعيد الجهوية للصحة
 - استنتاجات لجان تحكيم المواطنين

يلاحظون بكل ارتياح :

- التعهد الطوعي والمسؤول والصريح لجميع الأطراف المشاركة بناء على الميثاق الأخلاقي الذي وضعته اللجنة الفنية،
 - التمشي التشاركي للحوار المجتمعي حول الصحة بمساهمة ممثلي عن كل الجهات في مناخ اتسم بحرية التعبير واحترام الرأي الآخر والتوافق،
 - الطابع المتعدد الذي تميز به هذا التمشي وما حضي به من صدى لدى القطاعات الأخرى.
- يسجلون النتائج الإيجابية في المجال الصحي وإنجازات منظومته.

- يعلنون بعد النقاش والإثراء والمصادقة على الوثيقة " من أجل صحة أفضل في تونس - لنساك الطريق معا" المتعلقة بالنظرية المستقبلية للمنظومة الصحية ضرورة العمل بصفة جادة على :
- تدعم التكافل والتضامن وتقليل الفوارق الناتجة عن عدم الإنفاق،
 - تدعم المكاسب في المجال الصحي والاستجابة لل حاجيات غير المحققة والمستجدة وخاصة منها الأمراض غير السارية ومحدداتها السلوكية والصحة البيئية وصحة الأم والطفل والمرأة والشاب والمسن والصحة النفسية والصحة المهنية،
 - تحسين ملائمة وجودة الخدمات وتطوير سير عمل المنظومة الصحية خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى مراكز الصحة الأساسية وتوزيع أطباء الاختصاص وتوفير الأدوية،
 - إعادة الاعتبار إلى القطاع العمومي مع التنسيق بين مختلف الهياكل وتواصل الخدمات العلاجية وإرساء التكامل بين القطاعين العمومي والخاص.

يعتبرون أن مراجعة التشريعات الصحية وتحييئها من أوكل الإجراءات لخلق مناخ ملائم للإصلاحات المقترحة.

ينادون لتحقيق ذلك بإصلاح المنظومة الصحية وفقاً للتوجهات التي تم إقرارها خلال الندوة الوطنية للصحة طبقاً للمحاور التالية :

المحور 1: توفير العوامل الأساسية لنجاح الإصلاح الصحي من خلال :

- توفير الاختصاصات الطبية المجاورة والنفذ إليها وكذلك الأدوية في القطاع العمومي والنقل الصحي،
- تعزيز الثقة بين المتداخلين في القطاع الصحي ضمن مصالحة مجتمعية،
- تفعيل مسؤولية المواطن ضمن المنظومة الصحية.

المحور 2 : تعزيز الصحة والرفاه من خلال مقاربـات متعددة القطاعـات وإدراج الصحة كعنصر أساسي في كل السياسـات من خـلال :

- إدراج الصحة والرفاه ضمن المحاور الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- تيسير اكتساب سلوكيات تؤمن حياة سليمة وتطوير القدرات الفردية والجماعية وذلك بمكافحة المخاطر الصحية والنهوض بالعوامل التي تؤمن صحة جيدة،
- توجيه المنظومة الصحية نحو الحلول الأكثر نجاعة

المحور 3 : إرساء مقاربة تتمحور حول المريض، وتحسين الجوانب المرتبطة بالعلاقات بين الأشخاص (إعلام، إنصات، إشراك في صنع القرار، احترام ومعاملة إنسانية) بالتركيز على :

- التقـيف من أجل تغيـير السلوـكيات وتـوفـير الوسائل الضرورـية للتنفيذ،
- إشراك المستـفيد في أخذ القرـار وتـيسـير الحـصـول عـلـى المـعـلومـة،
- وضع آليـات تـتيـح لـالمـسـتفـيد التـعبـير عن رـضاـه (أو عدم رـضاـه) وـالتـأـكـد منـ أنـ صـوـته مـسـمـوعـ.

المحور 4 : توفير خدمات عن قرب وضمان استمرارية الرعاية الصحية وذلك بـ:

- تبني مفهوم "الطب عن قرب"،
- إحداث فرق متعددة الاختصاصات للرعاية الصحية عن قرب واعتماد وتشمين ممارسة طب الأسرة وإعطاء الأطباء وفرق الخط الأول مسؤولية تعهد الحالات،
- السماح للمواطن باختيار المركز الصحي المناسب له حسب مقر إقامته أو عمله،
- تركيز آليـات تنـسيـق بين مـخـالـف الـهـيـاـكـل الصـحيـة تـمـكـنـ منـ توـفـيرـ الخـدـمـاتـ الـضـرـورـيةـ بـماـ فيـ ذـلـكـ التـكـامـلـ بـيـنـ الـقـطـاعـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ معـ الحـفـاظـ عـلـىـ الدـورـ الـمـرـجـعـيـ لـالـهـيـاـكـلـ الصـحيـةـ الـعـوـمـيـةـ،
- ترشيد مـسـالـكـ الرـعـاـيـةـ الصـحيـةـ،
- توـفـيرـ خـدـمـاتـ جـديـدةـ تـضـمـنـ الرـعـاـيـةـ الشـامـلـةـ لـلـفـقـاتـ الـهـشـةـ،
- تـطـوـيرـ آـلـيـاتـ لـضـمـانـ تـوـاـصـلـ وـاسـتـمـارـارـيـةـ الـمـعـلـومـةـ خـاصـةـ مـنـهـاـ الـمـلـفـ الـطـبـيـ الـمـوـدـ.

المحور 5 : إرساء آليـاتـ تـضـمـنـ اـحـتـرـامـ أـخـلـاقـيـاتـ الـمـهـنـةـ وـتـحـسـينـ جـودـةـ وـسـلـامـةـ الرـعـاـيـةـ الصـحيـةـ

- تعـزيـزـ منـظـومـةـ الـاعـتمـادـ فيـ مـجاـلـ الـجـودـةـ لـلـمـؤـسـسـاتـ الصـحيـةـ وـضـمـانـ دـيـمـوـمـتهاـ،
- تـطـوـيرـ تقـيـيمـ تـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الصـحيـةـ وـالـتـدـخـلـاتـ الصـحيـةـ،
- إـحـادـاثـ وـتـدـعـيمـ هـيـاـكـلـ وـآـلـيـاتـ لـتـقـيـيمـ وـتـحـسـينـ الـجـودـةـ فيـ جـمـيعـ الـمـرـافـقـ الصـحيـةـ،

- تطوير مناهج علاجية موحدة ونشرها ومتابعة انخراط المهنيين فيها،
- وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الموارد البشرية وتشجيع التكوين المستمر مع تقييم الممارسات المهنية.

المحور 6 : تعزيز التميز والابتكار في القطاع العمومي من خلال :

- تشجيع الابتكار الأكاديمي والبحث بما في ذلك اتخاذ الإجراءات التحفizية الملائمة،
- تطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتنظيم الأنشطة التكوينية والبحثية،
- تدعيم الأقطاب الجامعية للصحة الموجودة وإحداث أقطاب جامعية عمومية بين الجهات تؤمن التكوين الطبي مع الحرص على تشبّكها،
- تحسين ظروف عمل المهنيين وتأهيل البنية التحتية مع ضمان توفر التجهيزات والمعدات الطبية الملائمة،
- ملائمة التكوين الأساسي لعلوم الصحة مع حاجيات المواطن واعتماد مرجعية الكفاءة المهنية.

المحور 7 : إصلاح نظام تمويل الصحة بـ :

- تعبئة موارد إضافية لفائدة الصحة تكرس التضامن
- ضبط سلة من خدمات ضرورية ذات جودة في نطاق تغطية صحية شاملة اعتماداً على معايير موضوعية بعد تواافقات عامة،
- إعادة النظر في توزيع الموارد لتحسين ملائمتها للأولويات الإستراتيجية على مستوى ”الخطوط“ و”القطاعات“،
- مراجعة آليات خلاص مسديي الخدمات لضمان الفاعلية وترشيد المصارييف الصحية،
- إقرار صيغة تكفل موحدة تضمن للجميع النفاذ إلى الخدمات الصحية المشار إليها،

المحور 8: إصلاح حوكمة المنظومة الصحية

- إقرار اللامركزية السياسية والإدارية في مجال الصحة،
- تطوير آليات الخضوع للمساءلة تضمن المراقبة والمتابعة على كل المستويات وشاملة في كل القطاعات،
- تعزيز القدرات في مجال التخطيط والتصرّف والتسخير،
- إعادة ضبط أدوار المؤسسات الصحية الوطنية وتنظيمها،
- تشكيل المواطنين والمهنيين في عملية صنع القرار والمتابعة والتقييم على جميع المستويات،
- تطوير وتفعيل نظم معلومات متكاملة، شفافة ومندمجة تضمن القيادة الرشيدة والتسخير الناجع والمتابعة والمراقبة والمساءلة
- تعزيز المكاسب وتحديث السياسة الدوائية المحلية

يلترمون بـ :

- المساهمة الفعالة في إعداد السياسة الصحية للبلاد،
- المشاركة المسؤولة وبنفس الحماس الذي اتسم به انخراطهم خلال المرحلة الأولى من هذا الحوار في إعداد وتنفيذ وتقييم المخططات والبرامج موضوع المراحل المقبلة.